

٧ - وتعرب عن تقديرها لجهود مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

٨ - وترجو من الوكالات المتخصصة والى المنظمات الاخرى الداخلة في مجموعة الامم المتحدة ان تسدى الى الامين العام والى مجلس الامم المتحدة لناميبيا كل المساعدات اللازمة في تنفيذ برنامج عمل الصندوق ؛

٩ - وتطلب الى الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في مجموعة الامم المتحدة ، وبخاصة منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، الى مساعدة معهد ناميبيا ، ولا سيما بمده بالاخصائيين والمحاضرين والباحثين ؛

١٠ - وتقرر استبقاء حق النامبيين في الاستفادة من مساعدة برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وصندوق الامم المتحدة الاستثماري لافريقيا الجنوبية ، وذلك الى ان يوضع موضع التطبيق الكامل برنامج شامل لصالحهم ؛

١١ - وترجو من الدول الاعضاء ان تنتظر في اماكن توظيف نامبيين في بلدانها ؛

١٢ - وتطلب الى الامين العام والى مجلس الامم المتحدة لناميبيا اعلام الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٣١٨

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٢٩٧ ( د - ٢٩ ) - سألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في سألة روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

وقد درست الفصول المتعلقة بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٦٤) ،

وقد استمعت الى بيانات ممثلي الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (٦٥) ، اللذين اشتركا ، بصفة مراقبين ، في نظر اللجنة الرابعة في هذا الهند ،

(٦٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ ( A/9623/Rev.1 ) ، الفصل الاول ، والفصول من الرابع الى السادس ، والفصل الثامن .

(٦٥) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسات ٢٠٩٣ و

وقد استمعت الى بيانات الملتسمين (٦٦) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ ( د - ١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ،  
والمتمضمّن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ ( د - ٢٥ )  
المؤرخ ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتمضمّن برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان ،  
والى سائر القرارات المتعلقة بهذه المسألة والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن واللجنة  
الخاصة ،

وان تأسف بشدة لعدم قيام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية  
بما يترتب عليها بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ووفقا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالموضوع ،  
من مسؤولية اولى عن انتهاء الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى ) والتي تشكل ،  
كما أكد مجلس الامن مرارا ، تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

وان تؤكد من جديد ان كل محاولة تجرى للتفاوض بشأن مستقبل زمبابوى مع النظام غيـر  
الشرعي على اساس الاستقلال قبل تحقق حكم الاغلبية ستكون عملا متعارضا مع حقوق شعب هــذا  
الاقليم ، غير القابلة للتصرف ، ومخالفا لاحكام ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ،

وان تدّين استمرار العنف بشعب زمبابوى على يد نظام الاقلية العنصرى غير الشرعى ،  
وسجن واعتقال الزعماء السياسيين وغيرهم بصورة تحكّمية ، واعداد المناضلين الاحرار بصورة غير قانونية ،  
والاستمرار في انكار حقوق الانسان الاساسية بما في ذلك خاصة التدابير الاجرامية ، المتمثلة في فرض  
العقوبات الجماعية ، فضلا عن التدابير الرامية الى خلق دولة قائمة على الفصل العنصرى في روديسيا  
الجنوبية (زمبابوى ) ،

وان تدّين استمرار وجود قوات افريقيا الجنوبية غير الشرعي في الاقليم واشتداد تدخلها  
العسكرى فيه ، الامر الذى يساعد نظام الاقلية العنصرى ويهدد جدّيا سيادة الدول الافريقية  
المجاورة وسلامتها الاقليمية ،

وان تدّين بشدة نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي لقيامه بصورة متكررة باختطاف الزمبابويين  
في بوتسوانا ، الامر الذى ينطوى على تجاهل تام لحقوق الانسان الاساسية المملوكة لهم وعلى انتهاك  
سافر لسيادة هذا البلد وسلامته الاقليمية ،

وان تعرب عن قلقها العميق للموقف السلبي الذى تتخذه سلطات المملكة المتحدة من حركتي  
التحرر القوي لزمبابوى ، ومن بين مظاهره رفض تلك السلطات اصدار جوازات ووثائق السفر لأعضاء  
هاتين الحركتين .

وان تلاحظ مع الارتياح المنجزات التي حققتها حركتا التحرر القوي لزمبابوى في الآونة  
الأخيرة عن طريق كفاحهما الصادق العزيمة في سبيل الحرية والاستقلال برغم اشتداد اعمال القمع  
العسكرى والشرطي وسائر اعمال العنف والمضايقة التي يقوم بها النظام غير الشرعي ضدّهما ،

١ - تؤكد من جديد ما لشعب زمبابوى من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية كفاحه من اجل ان يكفل لنفسه ، بكل الوسائل المتاحة له ، التمتع بهذا الحق على النحو المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ووفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٢ - تؤكد من جديد أن حركتي التحرر القومي، لزمبابوى هما وحدهما اللتان تمثلان على الوجه الصحيح الاماني الحققة لشعب زمبابوى ؛

٣ - تؤكد من جديد المبدأ القائل بأنه لا مكان للاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زمبابوى ، وبأن أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ينبغي ان يشارك في وضعها تمام المشاركة الزعماء السياسيون الحقيقيون وقادة حركتي التحرر القومي ، ولا سيما فضيلة القس ندابا نينجي سيتولي ، رئيس الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى ، والسيد جوشوا نكومو ، رئيس الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى ، كما ينبغي ان يقرها الشعب اقرارا حرا تاما ؛

٤ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وفاء بمسؤوليتها الاولى كدولة قائمة بالادارة ، أن تتخذ كل التدابير الفعالة لانهاء نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي وان لا تمنح النظام غير الشرعي باى حال من الاحوال ، ايا من سلطات السيادة او خصائصها وترجو من تلك الحكومة ان تكفل نيل البلد استقلاله عن طريق نظام حكم ديمقراطي وفقا لأماني أغلبية السكان ؛

٥ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة ان توجد الظروف اللازمة لتمكين شعب زمبابوى من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة تامة ، بما في ذلك ما يلي :

( أ ) طرد جميع قوات افريقيا الجنوبية من الاقليم في الحال ؛

( ب ) الافراج فورا ودون قيد او شرط عن جميع الاشخاص المسجونين والمعتقلين والمفروضة عليهم قيود لاسباب سياسية ، ولا سيما منهم فضيلة القس ندابا نينجي سيتولي والسيد جوشوا نكومو ؛

( ج ) القيام فورا بوقف جميع التدابير التمييزية والقمعية ، بما فيها اغلاق المناطق الافريقية بصورة تحكمية ، وطرد الافريقيين ونقلهم واعادة توطينهم ، وانشاء " القرى المحمية " و " المناطق " الادارية الجديدة ؛

( د ) القيام فورا بوقف تدفق المهاجرين الاجانب والمرتزقة على الاقليم ووقف حملة الهجرة المسماة " المستوطنون ٧٤ " ("Settlers 74") ؛

( هـ ) رفع جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي وقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة في الحقوق السياسية ؛

( ز ) القيام في أقرب وقت ممكن ، بعقد مؤتمر دستورى وطني يتسنى فيه للممثليين السياسيين الحقيقيين لشعب زمبابوى ، ولا سيما لحركتي التحرر القومي ، الوصول الى تسوية بشأن مستقبل الاقليم ليقرها الشعب فيما بعد باجراءات حرة ديمقراطية ؛

٦ - وتطلب كذلك الى حكومة المملكة المتحدة ان تكفل ، في اية محاولة للتحقق من رغبات شعب زمبابوى وامانيه بشأن مستقبله السياسي ، ان تكون الاجراءات المتبعة متمشية مع مبدأ الاقتراع العام للراشدين وقائمة على الاقتراع السرى على اساس الصوت الواحد للفرد الواحد ، بصرف النظر عن العرق او اللون او الاعتبارات المتعلقة بالتعليم او الملكية او الدخل ؛

٧ - وترجو من حكومة المملكة المتحدة أن تكفل ، وازعة في اعتبارها المسؤولية المترتبة عليها بموجب الفصل الحادى عشر من الميثاق بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تمتع اهالي زمبابوى الافريقيين داخل الاقليم وخارجه تمتعاتها بحقوق الانسان الأساسية ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من ضروب الاساءة وتمتعهم خاصة بحقوقهم في السفر بحرية ، وان تكفل الاستفادة التامة من كسل المساعدات المتوفرة وذلك بالتعاون ، حسب مقتضى الحال ، مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

٨ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة ان تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين الافراج الفورى عن الزمبابويين المختطفين في بوتسوانا وان تمنع تكرار اى اعمال من هذا القبيل في المستقبل ؛

٩ - وترجو من كل الدول ان تقوم ، بصورة مباشرة ، ومن خلال نشاطها في الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في مجموعة الامم المتحدة التي تكون اعضاء فيها ، باسداء كل المساعدات المعنوية والمادية اللازمة لشعب زمبابوى في كفاحه من اجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ، كما تروجو من المنظمات غير الحكومية المعنية ومختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل تلك المساعدات ؛

١٠ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة ان تزيل أية عقبة تحول دون استفادة أهالي زمبابوى الافريقيين ، داخل الاقليم وخارجه ، استفادة فعلية مما تقدمه الدول والمنظمات والبرامج المشار اليها في الفقرة ٩ أعلاه من منح وتسهيلات دراسية وتدريبية ، وان تكفل في الوقت ذاته اتاحة موارد كافية لتعليم شعب زمبابوى وتدريبه ؛

١١ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة أن تعتمد ، تمشياً مع ما صرحت به من استعداد للقيام بذلك (٧٦) ، الى التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في أداء المهمة التي اسندتها اليها الجمعية العامة ، والى اعلام اللجنة الخاصة ، والجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٢ - وتدعو جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة الامم المتحدة ، وهيئات الامم المتحدة المعنية ، والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان انهاء الاستعمار ، فضلاً عن الامين العام ، الى اتخاذ الخطوات ، حسب مقتضى الحال ، لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بجميع وسائط الاعلام المتوفرة لسله ولها ، عن الحالة في زمبابوى وعما اتخذته الامم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص الى موضوع تطبيق الجزاءات على النظام غير الشرعي ؛

---

(٧٦) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ( A/9623/Rev.1 ) ، الفصل الثالث ، المرفق الثاني .

١٣ - وترجو من اللجنة الخاصة أن تبقي الحالة في هذا الاقليم قيد النظر وأن تعلّم الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين .

الجلسة العامة ٢٣١٨

١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤

٣٢٩٨ (د-٢٩) - مسألة روديسيا الجنوبية

#### ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت الحالة المتزايدة التأزم والتردى في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) ، التي أكد مجلس الامن مجدداً ، في قراره ٢٧٧ ( ١٩٧٠ ) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، كونها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ،

وان تأسف بشدة للتعاون المتزايد الذي تقيمه بعض الدول ، ولاسيما افريقيا الجنوبية ، مع نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ، خلافاً لأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، فتعرقل بذلك جدوا التطبيق الفعال للجزاءات المفروضة وسواها من التدابير المتخذة حتى الآن ضد هذا النظام غير الشرعي ،

وان يساورها القلق الشديد لاستمرار استيراد الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية ، خلافاً لما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الامن ودون اعتبار لقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد ،

وان يساورها القلق العميق لما ورد في الآونة الأخيرة من أنباء عن ارتكاب العديد من الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة ، منها استخدام طائرات روديسيا الجنوبية في النقل الدولي للركاب والبضائع واشترك الفرق الرياضية المسماة فرق روديسيا الجنوبية في مختلف المناسبات الرياضية ، فضلاً عن استمرار مكاتب الاعلام ومكاتب الخطوط الجوية التابعة للنظام غير الشرعي في العمل خارج روديسيا الجنوبية وما نتج عن ذلك من تدفق السياح الاجانب الى الاقليم ،

وان تضع في اعتبارها الآراء التي أعرب عنها ممثلا الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ،

وان تؤكد من جديد اقتناعها بأن الجزاءات لن تؤدي الى انهاء نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لمراقبة فعلية وما لم يفرض تنفيذها ويتم تطبيقها من قبل افريقيا الجنوبية ،

١ - تطالب حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشالية ، نظرا الى اخفاقها حتى الآن في اسقاط النظام غير الشرعي ، بأن تتخذ فوراً جميع التدابير الفعالة والحاسمة لانهاء هذا النظام كيما ترد الى شعب هذا الاقليم حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال على النحو المنصوص عليه في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ؛